Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (5), Issue (12) : 30 Sep 2021
P: 107 - 121

ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (5)، العدد (12) : 30 سبتمبر 2021م
ص:107 - 121

Temporal and Spatial Change of Juvenile Crimes in Taif Governorate during the Period 2015-2020

Mohammed Rajab Al-Zahrani

Geography Department || King Saud University || KSA

Abstract: The study aimed to highlight the temporal and spatial change of juvenile crimes in the Taif Governorate during the period from 2015-2020. To achieve its objectives, the study relied on the data of the Ministry of Human Resources and Social Development– Juvenile Welfare Department 2020. The study adopted the inductive-inferential approach as a methodological framework, using statistical methods and modern techniques in graphs and cartography. The study found that the crimes decreased very sharply from 33.3% to 2.8%, and the results showed that the two crimes of self and money were at the top of the list of juvenile crimes. As for the nationalities of the perpetrators of these crimes, except for Saudis, 17 nationalities participated in them, as the Yemeni community formed the highest percentage (22%), followed by Burmese nationality (16%) of the total nationalities. In terms of the spatial distribution of the crime, Al- Hawiyah and Al- Faisaliyah police stations occupied the largest percentage among the police departments by about (43%) for both of them. Based on the results, the study recommends conducting more juvenile crime studies, focusing on self and money crimes.

Keywords: juvenile crimes, Taif, spatial change, temporal change, crime classification.

التغير الزماني والمكاني لجرائم الأحداث في محافظة الطائف خلال الفترة من 2015- 2020م

محمد رجب الزهراني

قسم الجغرافيا || جامعة الملك سعود || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة إلى إبراز التغير الزماني والمكاني لجرائم الأحداث في محافظة الطائف خلال الفترة من 2015-2020م، واعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على بيانات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - إدارة رعاية الأحداث 2020م واتخذت الدراسة من المنهج الاستقرائي - الاستدلالي اطاراً منهجيا لها، باستخدام الأساليب الإحصائية، والتقنيات الحديثة في الرسومات البيانية والخرائطية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود انخفاض عام للجرائم بشكل حاد جداً من 33.3% إلى 2.8%، كما بينت النتائج تصدر جريمتي النفس والأموال اعلى قائمة جرائم الأحداث، أما فيما يخص جنسيات مرتكبي هذه الجرائم باستثناء السعوديين فقد شاركت 17 جنسية فيها، حيث شكلت الجالية اليمنية أعلى نسبة (22%) تليها الجنسية البورمية بنحو (16%) من إجمالي الجنسيات، وعلى صعيد التوزيع المكاني للجريمة فقد احتلت شرطتي الحوية والفيصلية النسبة الأكبر بين اقسام الشرط بنحو (43%) لكلتيهما. وبناءً على النتائج فإن الدراسة توصي بإجراء المزيد من دراسات جرائم الأحداث مع التركيز على جريمتي النفس والأموال.

الكلمات المفتاحية: جرائم الأحداث، الطائف، التغير المكاني، التغير الزماني، تصنيف الجريمة.

1- المقدمة.

إن ظاهرة جنوح الأحداث إلى الجريمة ظاهرة اجتماعية معروفة، صاحبت الإنسان منذ ظهور البشرية الأولى. فهي نتاج للكثير من العوامل المتداخلة مثل: الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وقد لاقت دراستها القبول لدى كثير من الباحثين في مختلف التخصصات العلمية: كعلم النفس والاجتماع والقانون والدراسات الجغرافية، حيث يسهم الجغرافي بدور كبير في تحليل أسبابها ونتائجها وتأثيرها وتأثرها بالبيئة الجغرافية من خلال تسليط الضوء على أبعادها المكانية لمحاولة فهم هذه الظاهرة (عسيري،2004م، ص5).

وقد تأثر المجتمع السعودي بمحيطه الخارجي ولا سيما فئة الأحداث (أقل من 18 سنة)؛ لأنها لا تملك النضج الكافي، وبالتالي تتعرض إلى مخاطر الانحراف والإجرام خصوصاً في ظل تعرضها لضغوطات اجتماعية واقتصادية وفكرية، وما أدته وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في هذا الجانب.

ويمكن تعريف الحدث بأنه الطفل صغير السن الذي لم يبلغ سن الرشد ذكراً كان أم أنثى، ويختلف سن الحداثة بين الدول، ففي الوقت الذي قررت فيه كثير من الدول سن الثامنة عشر عاماً حداً أقصى للحداثة، شذت مجموعة من الدول عن ذلك، أما بالنقص مثل: البحرين وتونس أو بالزيادة مثل: قطر والسودان (كليوي والبركي، 2016م، ص 573). وحدد القانون السعودي سن العاشرة الحد الأدنى للحدث في حين كان سن الثامنة عشر عاماً الحد الأقصى للمسؤولية الجنائية (إلياس، 2014م). وجاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على جرائم الأحداث بمحافظة الطائف، وتباينها المكاني والزماني.

مشكلة الدراسة

تعد جرائم الأحداث من المشكلات المهمة التي تواجه المجتمعات جميعاً، مما يستوجب على الجميع إعارتها القدر الكافي من العناية والاهتمام؛ لأن أثرها لا يقف على الحدث نفسه، ولكنها تمتد إلى المجتمع بأكمله (فوزي، 2013م، ص382). وينعكس أي خلل في المكونات الأساسية للمجتمع من أفراد وجماعات وتنظيمات سلباً على المكونات الأخرى المتفاعلة مع هذا المكون. وتتجلى خطورة جرائم الأحداث من أثر السلوكيات المنحرفة على النواحي الاجتماعية والأمنية والفكرية في مجتمعاتهم نتيجة فجوة عميقة في البناء الاجتماعي بسبب التغيرات الثقافية المتسارعة التي أربكت النظم المحلية؛ لعدم قدرتها على مجاراتها، وتأثيرها المباشر وغير المباشر على الترابط والتماسك الاجتماعي الذي لم يستطع أن يقف أمام ظهور تلك الجرائم وازديادها (Al-Karbi&Mai,2018, p.15) و(رمضان،2010م، ص146). ولذلك أولت المجتمعات المتحضرة أعلى قدر من الرعاية والاهتمام لأطفالها وشبابها، وتسعى جاهدة إلى محاولة إصلاح وتوجيه كل من خرج منهم عن جادة الطريق.

والمملكة العربية السعودية واحدة من الدول التي مرت بتحولات اقتصادية كبيرة؛ نتيجة لتحولها من الاقتصاد الريفي المعتمد على الرعي والزراعة إلى اقتصاد حضري يعتمد على الصناعة والتجارة، كانت محصلته أحداث تغير جذري في النظام الاجتماعي؛ أدى إلى تداعي العلاقات الأسرية والنظام الاجتماعي السائد. ومع استمرار موجات الهجرة من الريف نحو المدن وقدوم أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الأجنبية، زاد الضغط على خدمات تلك المدن. ونتج عن هذه التغيرات المفاجئة والسريعة ازدياد معدلات البطالة واكتساب عادات اجتماعية سيئة، أتيح معها ترجمة تلك العلاقات في الواقع الاجتماعي من سرقات واعتداءات وعنف وقضايا أخلاقية وغيرها (محمد، 2018م، ص330).

فازداد معدل الجريمة وظهرت جرائم لم تكن معروفة في السابق، وزاد الأمر سوءاً بدخول عدد من أبنائها من ذوي الفئات العمرية الصغرى إلى عالم الجريمة. ولكون الطائف المصيف الأول في المملكة فهي تستقبل- خلال

إجازات العام- الكثير من الزائرين لها ممن يرغبون في قضاء أوقات ممتعة فيها، وأثر هذا التنوع والاختلاط على بعض من أبنائها المقيمين بها، كانت نتيجته دخول بعض منهم إلى عالم الجريمة من سرقة وعنف ومخدرات وغيرها من الجرائم.

ونظراً لعدم وجود دراسات جغرافية عن تلك الجرائم، وخصوصاً جرائم الأحداث في محافظة الطائف، كانت الحاجة لدراسة هذا الموضوع، لمحاولة الكشف عن حجم ظاهرة جرائم الأحداث بأنواعها المختلفة، وتباينها المكاني والزماني.

التساؤلات:

1- ما مدى التغير الزماني لحجم جرائم الأحداث ونوعها في محافظة الطائف؟
2- ما التباين المكاني لجرائم الأحداث في محافظة الطائف؟

الأهداف:

1- إبراز التغير الزماني لحجم جرائم الأحداث ونوعها في محافظة الطائف.
2- التعرف على التباين المكاني لجرائم الأحداث في محافظة الطائف.

2- الدراسات السابقة.

من الممكن أن تكون دراسة كتليه (1835) Quetelet, من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع الجريمة تحت ما يسمى" أصول علم الإجرام الوضعي". فقد قام بدراسة العلاقة الإحصائية بين معدل الجريمة ودرجة الحرارة في أماكن مختلفة من فرنسا. وأشار إلى أن جرائم الاعتداء على الأنفس كانت من أكثر الجرائم انتشارا في جنوب فرنسا وخصوصاً في فصل الصيف.

- **قام جيري (1833) Guerry**, بكتابة سلسلة تقارير يومية عن الجريمة في فرنسا بدءا من العام 1825م، التي تعد من أوائل الأعمال الجغرافية عن الجريمة، حيث استخدم الخرائط لتمييز الأماكن الأكثر إجراماً. وقد استنتج أنه في كل عام يحدث نفس العدد من الجرائم في نفس المناطق ومن نفس النوع دون غيرها من الأنواع، حيث تعد الجرائم ضد الممتلكات من أكثر أنواع الجريمة شيوعا. كما تحدث عن أثر كثافة السكان وتعليمهم على معدلات الجريمة، مع ملاحظته لانتشار الجريمة في المدن أكثر منها في الريف.
- **وسعت زعزوع (1987م)**، إلى تحليل الأنماط المكانية والزمانية لجرائم السرقات في مدينة جدة، وكذلك الخصائص ذات العلاقة بنشاطات المجرمين، وذلك من خلال دراسة صفات ومسارات رحلة الجريمة، ووسيلة النقل وزمن الرحلة. وتكون مجتمع الدراسة من جميع نزلاء سجن بريمان العام من المحكومين والموقفين البالغ عددهم (244) شخصاً. وأظهرت الدراسة خمسة أنواع مميزة من جرائم السرقات التي أخذت جميعها الشكل المتجمع في نقاط بؤرية ومواقع محددة داخل النطاق الحضري لمدينة جدة. وتركزت غالبية النشاطات المرتبطة بأنواع السرقات في الجهتين الشمالية الشرقية والجنوبية الغربية من المدينة، كما اتصفت تلك الجرائم بتناقص المسافة من مركز المدينة نحو أطرافها.
- **وتحدث الحسيني (1995م)** في دراسته عن جغرافية الجريمة في محافظة القاهرة، تطور واتجاه الجريمة بالمحافظة مقارنة مع الاتجاه العام في الدولة. وتناول معدلات الجرائم في محافظة القاهرة خلال الفترة من 1975م – 1990م، وجاء اختيار الباحث لمحافظة القاهرة؛ لأنها تضم العاصمة الإدارية للدولة، وبها أعلى التجمعات السكانية. وتضم المحافظة طرفي الجريمة وهم الضحايا من سكّان وأصحاب الأنشطة الاقتصادية

والاجتماعية المرتفعة، والجناة ساكني الأحياء العشوائية والمتدنية اقتصادياً واجتماعياً. وجاءت جرائم الاعتداء على الممتلكات في المرتبة الأولى بحوالي 53%، ثم جرائم الأحداث ثانياً بنحو ثلث الجرائم المسجلة ثم جريمتي حيازة الأسلحة بدون ترخيص والمخدرات في المرتبتين الثالثة والرابعة. وشكل الجناة الذكور النسبة الأعلى في أعداد الجنايات وخصوصاً العاطلين منهم، فيما كانت معظم جرائم النساء السرقة خصوصاً سرقات المنازل.

- **درس الغامدي (1990م)** البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية. حيث تناول الباحث قبيلة بني كبير إحدى بطون قبيلة غامد في منطقة الباحة، والتي تتألف من نسقين اجتماعيين مختلفين هما: الحاضرة والبادية. وأشار إلى مفهوم البناء الاجتماعي ودوره في تكامل المجتمع الواحد، إضافة إلى دور كل فرد من أفراده في الحياة الاجتماعية، وأهمية العلاقات والروابط الاجتماعية المتبادلة فيما بينهم. وقام بإيضاح تركيب البناء السياسي والإداري للقبيلة، وما طرأ من تغيرات لهذا النظام بعد توحيد المملكة العربية السعودية. واستعرض مكانة الشيخ بين أفراد قبيلته سابقاً، وما كان يمارسه من سلطات، فهو الحاكم المطلق الذي لا ينازعه أحد، على الرغم من استعانته بأهل الحكمة والرأي لأخذ مشورتهم في حل القضايا والنزاعات. وذكر أنه في غالب الخصومات العائلية أو تلك التي تقع بين أفراد الجماعة الصغيرة، تنتهي بطريقة ودية دون تدخل أي فرد من خارجها، وهذا خلاف النزاعات التي تحدث بين جماعتين متباعدتين، حيث يتدخل الشيخ، ويعقد مجلس الصلح أو الحكم بينهما. وكانت الأحكام العرفية في القبيلة تسير جنباً إلى جنب مع الأحكام الشرعية، وهو ما أثبتته رسالة مصورة قام الباحث بعرضها، حيث يعود تاريخها لعام (1910م) لأحد فقهاء القبيلة. ومع تأسيس أول إمارة ومحكمة بالمنطقة، ضعف مركز شيخ القبيلة، واقتصر دوره على الإصلاح بين الأفراد، بل يصبح- أحيانا- خصماً يقف بجانب خصمه من أبناء قبيلته أمام القاضي في المحكمة الشرعية.
- **وقام الباحوث (2004م)** بدراسة جرائم الأحداث في منطقة الرياض، حيث استعرض في دراسته أهم النظريات المكانية المفسرة للجريمة من وجهة النظر الجغرافية. ومن أهم نتائج الدراسة أن الأحداث القاطنين في منطقة الرياض هم من ارتكب جميع جرائم الأحداث بها، كما أن أحداث كل محافظة أو مدينة يرتكبون جرائمهم بداخلها. وتعد جرائم السرقة والجرائم الأخلاقية من أكثر الجرائم ارتكاباً، وأن معظم هذه الجرائم تمت بطريقة جماعية. وقد تفاوتت أوقات وأيام وقوع الجرائم، حيث تزداد يوم الخميس وفي الليل عنه في النهار. وقد أشار إلى علاقة استخدامات الأرض وبعض المتغيرات على جرائم الأحداث.
- وقامت الطريف (2013م) بدراسة جرائم السلاح الأبيض لدى الأحداث الجانحين: دراسة ميدانية مطبقة على الأحداث الجانحين المودعين بدور الملاحظة، حيث أوضحت أن هناك تنامياً في ظاهرة استخدام السلاح الأبيض من قبل الأحداث الجانحين، وأن غالبيته لم يخططوا لجرائمهم، كما أنهم ارتكبوا جرائمهم بمفردهم وغالبية ضحاياهم من فئة الشباب. ومن أبرز النتائج سهولة الحصول على السلاح الأبيض وعدم وجود قانون يعاقب من يحمله إضافة إلى رخص أسعاره. وأشارت إلى الدور الكبير لرفقاء السوء في التأثير على الأحداث وتشجيعهم على الجريمة. وأوصت الدراسة بضرورة استحداث بعض التشريعات التي تمنع حمل الأسلحة البيضاء واستحداث أساليب وقاية وردع كفيلة بعدم انتشار هذه الظاهرة.
- **وهدفت دراسة مطاعن (2016م)** إلى بيان جرائم الإناث في مدينة مكة المكرمة: دراسة في جغرافية الجريمة، وذلك للتعرف على التباين المكاني لجرائم الإناث، وتصنيف الأحياء من حيث أكثر الجرائم انتشاراً بها. وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على نتائج الحصر الشامل لنزيلات دار الملاحظة الاجتماعية والسجن العام بمكة المكرمة وعددهن (211) موقوفة. وتوصلت إلى عدد من النتائج من أهمها: ارتفاع أعداد الموقوفات اللاتي يسكن بأحياء المسفلة والمنصورة، وتركزت معظم الجرائم بأحياء الهجلة والحرم والمسفلة، وتعد ساعات الليل من

أفضل الأوقات لارتكاب الجرائم لديهن. تنتمي الغالبية العظمى من الموقوفات للفئة العمرية (20-29سنة) وتعد الجرائم الأخلاقية والسرقة من أكثر الجرائم تسجيلاً مع ملاحظة أن غالبية الموقوفات من غير السعوديات.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: تعد محافظة الطائف من أكبر المحافظات في منطقة مكة المكرمة، وتقع في الجزء الغربي من المملكة العربية السعودية ، بين دائرتي عرض شمالاً 19-20/ 0-24، وخطي طول شرقاً 10-40/50-42.وتحتل مساحة تقدر بـ 42,750 كيلومتر مربع، بنسبة 67% من مساحة منطقة مكة المكرمة (أمانة محافظة الطائف، 2021م). ويحدها من الشمال منطقة المدينة المنورة، ومن الجنوب محافظة الليث ومنطقة الباحة، ومن الشرق منطقة الرياض ومحافظتي تربة والخرمة، ويحدها من الغرب محافظتي الكامل والجموم، وتتميز بتنوعها التضاريسي، حيث يقع الإقليم الجبلي في الجنوب الغربي منها والإقليم الصحراوي في الأجزاء الشمالية الشرقية والشرقية، ويبلغ عدد سكانها حوالي 1,750,000 نسمة (الهيئة العامة للإحصاء، 2010م). ويتبعها 38 مركزاً إدارياً (المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، 2021م).

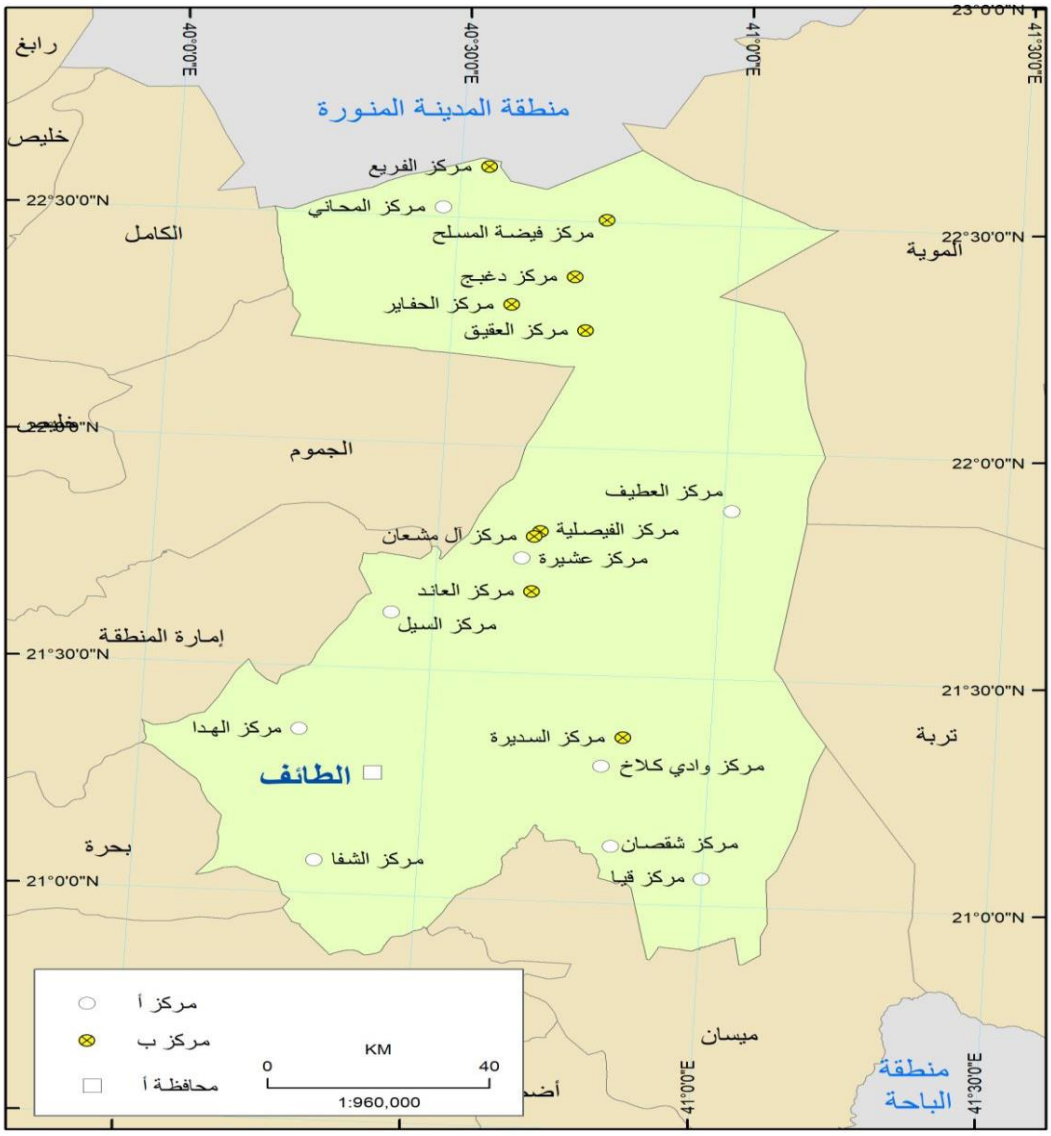

شكل (1) منطقة الدراسة المصدر :الهيئة العامة للمساحة، 2020 م.

3- الإجراءات المنهجية:

اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي – الاستدلالي إطاراً منهجياً لها؛ لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها، باستخدام الأساليب الإحصائية والتقنيات الحديثة: كالرسوم البيانية والخرائط.

أ- مصادر البيانات:

تتنوع مصادر البيانات التي سيتم الاعتماد عليها في هذه الدراسة؛ وذلك انسجاماً للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. ويمكن إبراز أهم هذه المصادر على النحو الآتي:

- نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2010م وخصائص المسح الديموغرافي 2017م الذين نفذتهما الهيئة العامة للإحصاء.
- سجلات وزارتي الداخلية والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بهدف الحصول على بيانات الجريمة في المنطقة خلال السنوات الماضية، لغرض بناء سلسلة زمنية لجرائم الأحداث في المنطقة.
- الخرائط الخاصة بالمحافظة ومراكزها الصادرة عن هيئة المساحة الجيولوجية السعودية ووزارة الشؤون البلدية والقروية.

ب- الأساليب الاحصائية:

تم استخدم النسب المئوية بالاعتماد على برنامج Spss في تحليل بيانات الجرائم، كما تم الاستعانة ببرنامج GIS في تمثيل البيانات مكانياً، بالإضافة إلى استخدام معدل الجريمة في منطقة الدراسة وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل الجريمة الخام} = \frac{\text{عدد الجرائم التي وقعت في منطقة معينة في السنة}}{\text{جملة عدد السكان في نفس العام}} * 100000$$

ج- تصنيف الجرائم المتبع في هذه الدراسة:

تم الاعتماد على التصنيف العربي الموحد المقر من وزراء الداخلية العرب لعام 1995م وهو على الآتي:

1- قضايا النفس: وتشمل القتل العمد، الإجهاض الجنائي، القتل الخطأ في حوادث المرور، القتل الخطأ في غير حوادث المرور، القتل شبه العمد أو الضرب المفضي إلى الموت، الإيذاء البسيط والشديد، الشروع بالقتل، الانتحار.
2- القضايا الأخلاقية والآداب العامة: وتشمل زنا الزوجية، هتك العرض أو الاغتصاب، الشذوذ الجنسي أو اللواط، البغاء والدعارة.
3- قضايا ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم: وتضم خطف الأشخاص (الذكور والإناث البالغات والأطفال القاصرين)، حجز الأشخاص، الإرهاب والوعيد، القذف والشتم، خرق حرمة المنازل.
4- الأموال: السرقات، السلب والنهب، اغتصاب الأموال بالإكراه، سرقة المساكن والسطو عليها، سرقة المحال التجارية، سرقة السيارات، النشل، السرقات العادية، الشروع بالسرقات، الشروع بالسلب على طريق عام، الشروع بالسطو على المساكن، الشروع بالسرقة من المتاجر، الشروع بسرقة سيارة، الشروع بسرقات أخرى، حيازة الأموال المسروقة.
5- ضد الثقة العامة: وتشمل النصب والاحتيال، التزييف والتزوير، خيانة الأمانة، الاختلاس والرشوة، إصدار شيك بدون رصيد.
6- التعدي على الأملاك الخاصة والعامة: ومنها الحريق العمد والخطأ والإهمال.

7- القضايا الأسرية: وتشمل الإخلال بحقوق الأبوة والأمومة، والوصاية والتبني، وحقوق الأسرة، وإهمال العائلة والأولاد.

8- ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة: وتشمل إهانة أو ذم أو قدح أو تحقير الموظفين العموميين، أو التعدي عليهم، البلاغ الكاذب وافتراء الجرائم، شهادة الزور واليمين الكاذب، انتحال الوظائف أو الصفات الرسمية.

9- ضد النظام العام: وتشمل المخدرات، السكر والعربدة، وتعاطي المسكرات، صناعة وتجارة المسكرات، التشرد والتسول، مخالفة قوانين الإقامة والجوازات، مخالفة قوانين الأسلحة والمتفجرات.

10- التهريب والاقتصاد الوطني: وتضم تهريب الأرصدة أو الأموال أو البضائع من الدولة وإليها، والجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني.

11- جرائم أخرى لم تذكر سابقاً.

4- عرض النتائج ومناقشتها.

أ- حجم جرائم الأحداث في محافظة الطائف خلال الفترة من 2015م-2020م

يتضح من الجدول (1) والشكل (2) أن هناك تبايناً في حجم جرائم الأحداث حسب السنوات في محافظة الطائف، وبلغت ذروة هذا التباين في عام 2016م بنسبة بلغت (33.3%)، في حين جاء عام 2020م كأدنى نسبة تباين لجرائم الأحداث (2.8%)؛ والسبب في انخفاض النسبة في عام 2020م يعود إلى فترة الحظر التي فرضتها الدولة أثناء جائحة كورونا.

جدول (1) التوزيع العددي والنسبي لجرائم الأحداث خلال الفترة من 2015-2020م.

السنة	العدد	%
2015م	660	30.3
2016م	726	33.3
2017م	369	16.9
2018م	242	11.1
2019م	118	5.4
2020م	62	2.8

المصدر: اعتماداً على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - إدارة رعاية الأحداث 2020م.

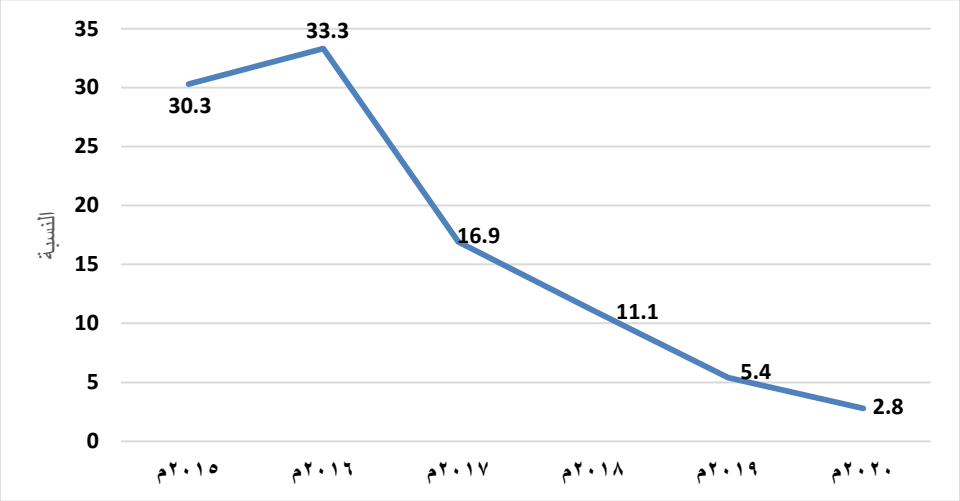

شكل (2) التسلسل التاريخي لجرائم الأحداث خلال الفترة من 2015-2020م.

المصدر: جدول (1)

ب- معدل جرائم الأحداث من السكان:

تم حساب معدل جرائم الأحداث من الذكور للفئة العمرية من (10-18 سنة)، ويعزى ذلك إلى أن دور الملاحظة الاجتماعية في المملكة لا تستقبل سوى الأعمار المذكورة. يتضح من نتائج الجدول (2) أن هناك تفاوت في معدل الجريمة حسب السنوات، حيث بلغت أقصاها في عامي (2015م و2016م)، في حين بلغ أدناها في عام 2020م، والسبب في انخفاض المعدل في 2020م يعود إلى فترة الحظر التي فرضت على المواطنين والمقيمين خلال جائحة كورونا.

جدول (2) التسلسل التاريخي لمعدل جرائم الأحداث خلال الفترة من 2015-2020م.

السنة	عدد الجرائم 1	معدل الجريمة لكل 1000 نسمة 2
2015م	660	6.2
2016م	726	6.9
2017م	369	3.5
2018م	242	2.3
2019م	118	1.1
2020م	62	0.6
المجموع	2177	20.6

المصدر: اعتماداً على 1- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - إدارة رعاية الأحداث 2020م

2- الهيئة العامة للإحصاء 2010م.

ج- تصنيف جرائم الأحداث في محافظة الطائف خلال الفترة من 2015م- 2020م

يتضح من بيانات الجدول (3) والشكل (3) أن هناك تبايناً واضحاً في نسبة ارتكاب جرائم الأحداث حسب نوعها، وتبين النتائج أن أكثر من نصف تلك الجرائم تندرج تحت جريمتي النفس والأموال بنسب بلغت (36.2%) و (24.4%) على التوالي، ويمكن إرجاع السبب في ارتفاع جرائم النفس إلى التحولات الناتجة في المجتمع بسبب انتشار مظاهر المدنية، وضعف الوازع الديني، ورفقاء السوء لدى كثير من الأحداث، ومن المحتمل أن يكون سبب ارتفاع

جرائم الأموال ناتجاً عن الظروف الاقتصادية والحاجة إلى المال، خصوصاً لدى غير السعوديين بسبب متطلبات الحياة اليومية، وعدم إكمال الكثير منهم للتعليم وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (الفاروق والعمري، 2019م) عن خصائص الجريمة في منطقة أبها الحضرية، وفي المقابل تراوحت نسبة بقية الجرائم بين أقل من 1% إلى 13%.

جدول (3) تصنيف جرائم الأحداث في محافظة الطائف حسب النوع خلال الفترة من 2015م- 2020م

نوع الجريمة	العدد	%
النفس	788	36.2
الأخلاقية والآداب العامة	284	13.0
ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم	58	2.7
الأموال	532	24.4
التعدي على الأملاك الخاصة والعامة	42	1.9
الأسرية	69	3.2
ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة	19	0.9
ضد النظام العام	254	11.7
التهريب والاقتصاد الوطني	3	0.1
الأخرى	128	5.9
المجموع	2177	100

المصدر: اعتماداً على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - إدارة رعاية الأحداث 2020م

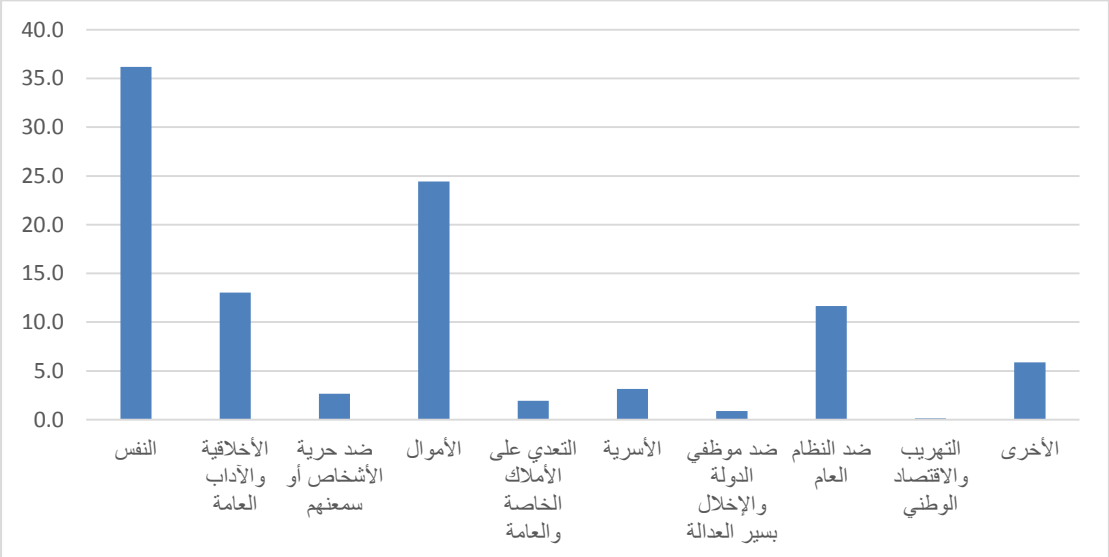

شكل (3) تصنيف جرائم الأحداث في محافظة الطائف حسب النوع المصدر: جدول (3)

ومن ناحية أخرى يبين الجدول (4) التوزيع النسبي لتصنيف جرائم الأحداث حسب السنوات، فمن الملاحظ أن هناك تبايناً نسبياً في تصنيف الجرائم، حيث بلغت نسبة الجرائم في عام 2016م (33.3%)، يليها عام 2015م بنسبة بلغت (30.3%)، مع ملاحظ استمرار انكماش في نسبة الجرائم السنوات الأخيرة حيث وصلت إلى 3% فقط في 2020م.

وبالنظر إلى الجدول (4) يمكن تصنيف الجرائم إلى ثلاثة مجموعات:

المجموعة الأولى: جرائم ترتفع فيها النسبة لأعلى من 20%، وشملت جريمتي النفس والأموال (36.2% و24.4%) على التولي. وسجل عام 2016م أعلى نسبة في جريمتي النفس والأموال، وفي المقابل سجل عام 2020م أقل نسبة فيهما.

المجموعة الثانية: تتراوح النسبة في هذه المجموعة من 10-20%، وشملت على جريمتي الأخلاقية والآداب العامة وضد النظام العام، وسجل عام 2016م أعلى نسبة في جرائم الأخلاق الآداب العامة، وفي المقابل سجل عام 2020م أقل نسبة، بينما في جرائم النظام سجل عام 2015م أعلى نسبة فيها، في حين سجل 2020م أقل نسبة.

المجموعة الثالثة: تتراوح النسبة في هذه المجموعة أقل 10%، وشملت الجرائم التالية (ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم، التعدي على الأملاك الخاصة والعامة، الأسرية، ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة، التهريب والاقتصاد الوطني، الجرائم الأخرى)، والجذير بالذكر بأن جرائم التهرب والاقتصاد الوطني لم تسجل أي حالات بعد عام 2015م.

جدول (4) التوزيع النسبي لنوع الجرائم حسب السنوات من 2015م – 2020م

نوع الجريمة	السنوات							
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع	%
	%	%	%	%	%	%		
النفس	23.7	37.1	18.0	13.7	4.2	3.3	788	36.2
الأخلاقية والآداب العامة	25.4	38.0	22.2	8.1	3.2	3.2	284	13.0
ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم	37.9	31.0	15.5	13.8	0.0	1.7	58	2.7
الأموال	32.3	33.8	14.5	9.8	7.5	2.1	532	24.4
التعدي على الأملاك الخاصة والعامة	9.5	28.6	38.1	19.0	2.4	2.4	42	1.9
الأسرية	26.1	31.9	18.8	13.0	8.7	1.4	69	3.2
ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة	10.5	5.3	52.6	5.3	26.3	0.0	19	0.9
ضد النظام العام	40.2	34.3	14.2	6.7	3.1	1.6	254	11.7
التهريب والاقتصاد الوطني	100	0	0	0	0	0	3	0.1
الأخرى	21.1	21.1	18.8	14.8	14.1	10.2	128	5.9
%	30.3	33.3	16.9	11.1	5.4	2.8	2177	100

المصدر: اعتماداً على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - إدارة رعاية الأحداث 2020م

د- توزيع جرائم الأحداث في محافظة الطائف حسب الجنسية خلال الفترة 2015م - 2020م

يتضح من بيانات الجدول (5) والشكل (4) أن الغالبية العظمى من مرتكبي جرائم الأحداث هم سعوديو الجنسية، بينما بلغت نسبة الجنسية غير العربية (8.3%)، وأخيراً الجنسية العربية بنسبة بلغت (5.9%).

جدول (5) التوزيع العددي والنسبي لجرائم الأحداث حسب الجنسية خلال الفترة 2015م-2020م

الجنسية	العدد	النسبة
سعودي	1868	85.8

الجنسية	العدد	النسبة
عربي	129	5.9
غير عربي	180	8.3
المجموع	2177	100

المصدر: اعتماداً على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - إدارة رعاية الأحداث 2020م

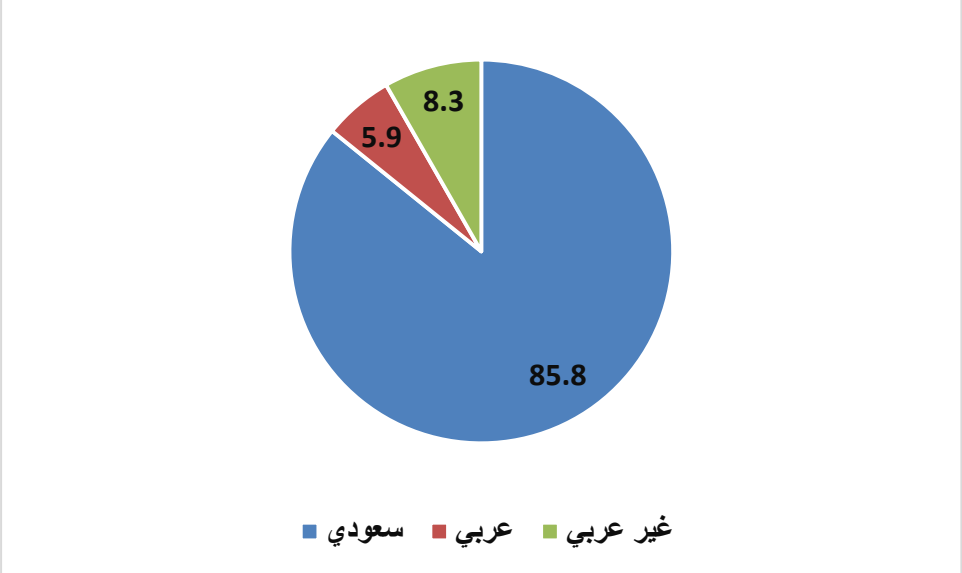

شكل (4) التوزيع النسبي لجرائم الأحداث حسب الجنسية خلال الفترة 2015م-2020م

يوضح الشكل (5) جنسيات الأحداث مرتكبي الجرائم في محافظة الطائف الذين ينتمون إلى 17 جنسية من دول عربية وغير عربية، احتلت الجنسية اليمنية المرتبة الأولى بنسبة بلغت حوالي (22%) من إجمالي الجنسيات، وجاء أحداث الجنسية البورمية في المرتبة الثانية بنسبة (15.7%) ويعزى هذا الارتفاع إلى وجود عدد كبير من الجاليتين اليمنية والبورمية في السعودية، فيما سجلت بقية الجنسيات نسبة أقل من 11%.

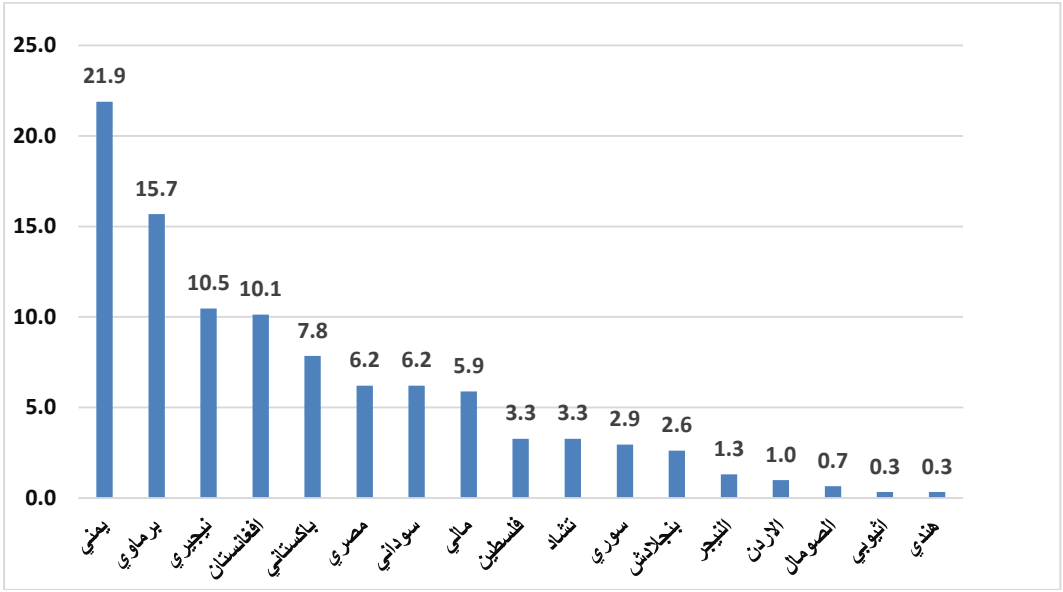

شكل (5) التوزيع النسبي لجرائم الأحداث حسب الجنسية خلال الفترة 2015م-2020م

المصدر: اعتماداً على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - إدارة رعاية الأحداث 2020م

التوزيع النسبي لجرائم الأحداث في محافظة الطائف حسب أقسام الشرط خلال الفترة من 2015- 2020م:

يتضح من بيانات الجدول (6) والشكل (6) توزيع جرائم الأحداث في محافظة الطائف حسب أقسام الشرط، حيث بلغت نسبة الجرائم المسجلة؛ لذا شرطة الحوية حوالي (30%) من إجمالي جرائم أقسام الشرط، ويرجع ارتفاع نسبة الجرائم في الأحياء التابعة لشرطة الحوية؛ لعدم تجانس أفراد المجتمع وتباين خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، في حين سجلت شرطة الفيصلية ما نسبته حوالي (20%)، وسجلت شرطة الشرقية ما نسبته حوالي (17%)، وسجلت شرطة السلامة ما نسبته حوالي (16%)، ويعزى ارتفاع نسبة الجرائم للأحياء التابعة للأقسام الثلاثة السابقة الذكر لوقوعها في وسط المدينة، وارتفاع عدد السكان فيها، بالإضافة إلى انتشار الأحياء الشعبية فيها، في حين سجلت بقية الشرط ما نسبته أقل من (10%).

واللافت للنظر تسجيل جرائم النفس في جميع أقسام الشرط بنسب تزيد عن (30%) من إجمالي القضايا المسجلة باستثناء مركز شرطة الهدا، أما بالنسبة لجرائم الأموال: فإن النسبة تزيد عن (20%) في جميع أقسام الشرط ما عدا شرطتي النزهة والهدا، أما فيما يتعلق للجرائم الأخلاقية والآداب العامة: فإن النسبة المسجلة تتراوح بين 8% و16% في جميع الشرط، عدا شرطة الشفا التي لم تسجل أي قضية من هذا النوع، وفيما يخص الجرائم ضد النظام العام: فإن النسبة تتراوح ما بين 4% و 21% في جميع اقسام الشرط باستثناء شرطة الشفا، ونظراً لانخفاض النسب المسجلة في باقي الجرائم مقارنة بالجرائم السابقة فلم يتم التطرق لها، وتم الاكتفاء بوضعها في الجدول (6).

وعلى الصعيد نفسه فقد سجلت قضايا المخدرات نحو 11.5% من إجمالي القضايا في المحافظة، ولأن هذه النسبة تم ضبطها من قبل إدارة مكافحة المخدرات في جميع مواقع المحافظة، فلم تدرج مع أي من أقسام الشرط، وتم الاكتفاء بالإشارة إليها هنا.

جدول (6) التوزيع العددي والنسبي لجرائم الأحداث حسب اقسام الشرط خلال الفترة من 2015-2020م.

الشرط	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع	النسبة
الحوية	33.5	13.3	4	26.3	3.2	2.8	1.6	12	0.2	3	498	22.9
الفيصلية	43.3	16.4	1.4	23.3	1.2	2.3	0.5	7.1	---	4.6	434	19.9
الشرقية	36.2	11.7	3	26.4	2.2	4.1	0.8	11.4	---	4.1	367	16.9
السلامة	32.4	13	3.1	25.4	1.4	5.9	0.6	12.1	0.6	5.6	355	16.3
مكافحة المخدرات	33.7	8.4	2.8	23.7	0.8	0.8	0.8	20.9	---	8	249	11.4
النزهة	35.8	16.6	1	19.2	2.6	2.1	0.5	11.9	---	10.4	193	8.9
السيل	49	8.2	0	24.5	2	2	2	4.1	---	8.2	49	2.3
الشفا	30	0	0	20	0	0	0	0	---	50	20	0.9
الهدا	16.7	8.3	8.3	8.3	0	16.7	0	8.3	---	33.3	12	0.6
المجموع	36.2	13.0	2.7	24.4	1.9	3.2	0.9	11.7	0.1	5.9	2177	100

المصدر: اعتماداً على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - إدارة رعاية الأحداث 2020م

1- النفس 2- الأخلاقية والآداب العامة 3- ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم 4-الأموال 5-التعدي على الأملاك الخاصة والعامة 6- الأسرية 7- ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة 8- ضد النظام العام 9-التهريب والاقتصاد الوطني 10- الأخرى

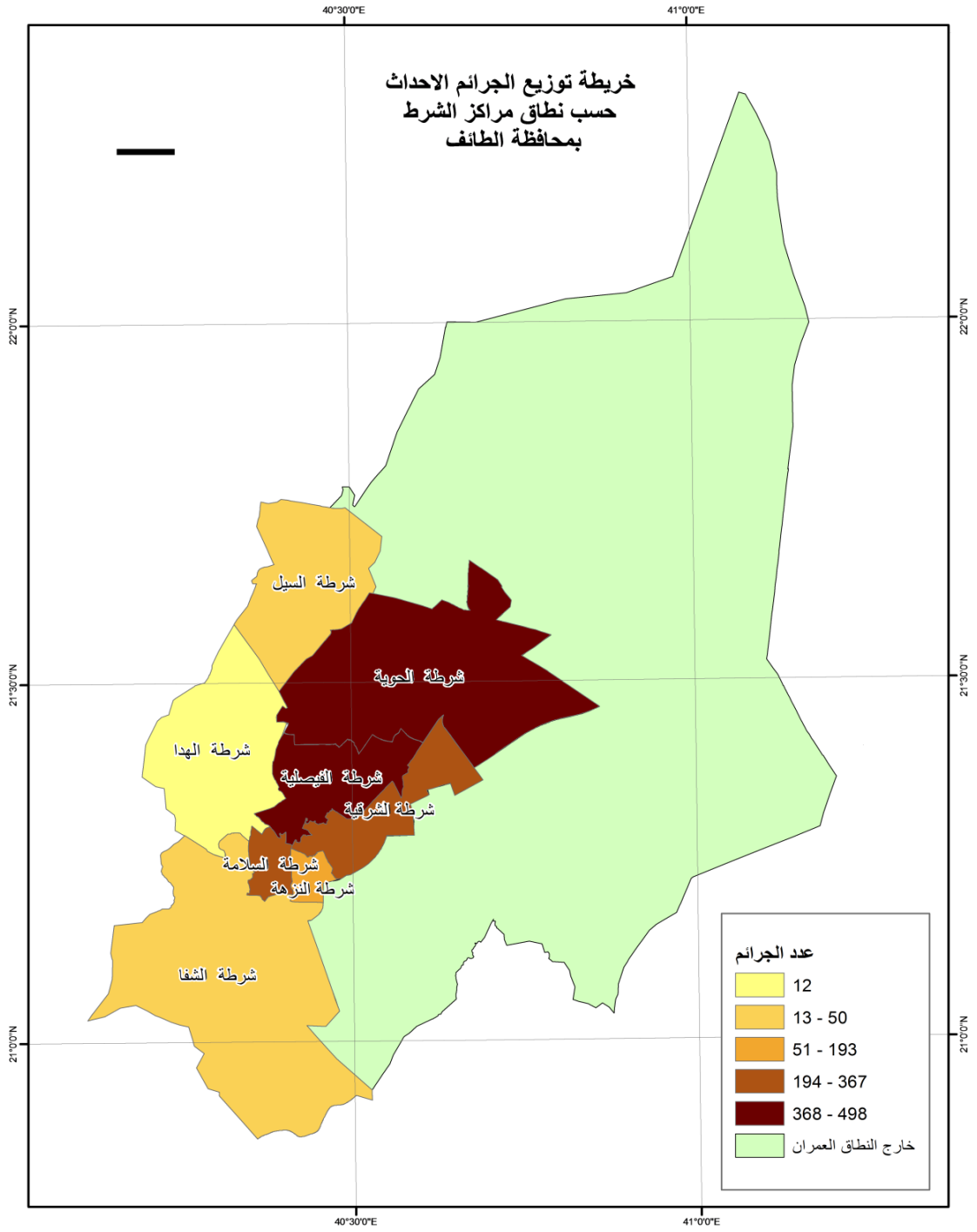

شكل (6) توزيع الجرائم حسب نطاق الشُرَط بمحافظة الطائف خلال الفترة 2015م-2020م

خلاصة بأهم النتائج:

1- بينت الدراسة ارتفاع نسبة الجريمة في عام 2016م بنسبة (33.3%)، وفي المقابل انخفضت النسبة إلى (2.85%) عام 2020م.

2- تم تصنيف الجريمة إلى عشر أصناف رئيسة وهي: النفس، الأخلاقية والآداب العامة، ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم، الأموال، التعدي على الأملاك الخاصة والعامة، الأسرية، ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة، ضد النظام العام، التهريب والاقتصاد الوطني، الجرائم الأخرى.

3- شكلت جريمتي النفس والأموال حوالي ثلثي جرائم الأحداث (60%)، في حين جاءت الجريمتين: ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة، والتهرب والاقتصاد الوطني في مؤخرة القائمة في حوالي (1%) لكلتيهما.

4- باستثناء السعوديين فقد شاركت 17 جنسية مختلفة في ارتكاب جرائم الأحداث بمحافظة الطائف، والتي شكلت منها الجالية اليمنية أعلى نسبة (22%) تليها الجنسية البورمية بنحو (16%) من إجمالي الجنسيات.

5- احتلت شرطتي الحوية والفيصلية النسبة الكبرى بين أقسام شرط محافظة الطائف بنحو (43%) لكلتيهما.

التوصيات والمقترحات.

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث ويقترح ما يلي:

1- التحري والكشف عن أسباب ارتفاع الجرائم في نطاقي الحوية والفيصلية عن بقية الأماكن.

2- معالجة المحددات والدوافع المؤدية إلى ارتفاع جرائم الأحداث لدى الجاليتين اليمنية والبورمية عن بقية الجنسيات.

3- إجراء المزيد من دراسات جرائم الأحداث مع التركيز على جريمتي النفس والأموال لارتفاع نسبتهما مقارنة ببقية الجرائم الأخرى.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- إلياس، يوسف (2014م). المكتب التنفيذي لمجلس العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، ط 1،ع 86.
- أمانة محافظة الطائف (2021م)، وحدة نظم المعلومات الجغرافية.
- الباحوث، عبد الرحمن (1993م). جرائم الأحداث في مدينة الرياض: دراسة في جغرافية الجريمة (رسالة دكتوراه غير منشورة). قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- الحسيني، علاء الدين محمد (1995م). جغرافية الجريمة في محافظة القاهرة، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة مناهجها وأبعادها وتطبيقاتها، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.
- رمضان، محمد (2010م). واقع مشكلة جرائم الأحداث وتشخيصها في الجزائر. مجلة الدراسات الأمنية، ع (3)، الرياض، ص ص 143- 178
- زعزوع، ليلى صالح (1987م). الأنماط المكانية لجرائم السرقات في مدينة جدة- دراسة تطبيقية في الجغرافيا الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جده.
- الطريف، غادة (2013م). جرائم السلاح الأبيض لدى الأحداث الجانحين، المجلة العربية للدراسات المنية والتدريب، المجلد 29 ع 58، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عسيري، أحمد عايض (2004): دور التصميم العمراني للمناطق السكنية في الحد من الجريمة من وجهة نظر السكان ورجال الأمن. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- الغامدي، سعيد فالح (1990م). البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية، المكتب الجامعي الحديث، ط 5، الإسكندرية.

- الفاروق، عبد الحليم والعمري، حسن (2019م). خصائص الجريمة في منطقة أبها الحضرية: دراسة جغرافية. المجلة المصرية للتغير البيئي، م 11 ع (1).
- مجلس وزراء الداخلية العرب، الأمانة العامة، 1995م،(مشروع تحديث وتطوير استمارة الإحصاء الجنائي العربي)، من أوراق أعمال المؤتمر العربي الخامس لرؤساء أجهزة المباحث والأدلة الجنائية، تونس 1995م.
- محمد، طويطو (2018). العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث. دراسة ميدانية أجريت بمركز الأحداث بمدينة الجزائر العاصمة. دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م10، ع (4)، ص 328 -338
- المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، الديوان الملكي(2020). الترميز الموحد للمراكز الإدارية بمحافظة الطائف، مسترجع من https://www.ncar.gov.sa//Uploads/%D8%AC%20-%20%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2%20%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9%20%20%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%20203.pdf في 2021/3/14م.
- مطاعن، فاطمة موسى (2016م). جرائم الإناث في مدينة مكة المكرمة: دراسة في جغرافية الجريمة (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم الجغرافيا، الرياض.
- الهيئة العامة للإحصاء (2010م).
- الهيئة العامة للمساحة (٢٠٢٠م). محافظة الطائف وتقسيماتها الإدارية.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - إدارة رعاية الأحداث 2020م.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Al-Karbi, M. A., & Mai, M. Y. (2018). The Impact of Media on Juvenile Delinquency in the Care of Abu Dhabi and Fujairah-United Arab Emirates. European Journal of Education, 1(3), 7-17.
- Guerry's Statistique Morale (1833). In Inventing Criminology Chapter 4, 111–141. State University of Albany Press, Albany, NY.
- Quetelet, A. (1831). Recherches sur le penchant au crime aux diff´erents ˆages. Hayez, Brussels.